

المركز الوطني
للإحصاء
والمعلومات



تعزير المعرفة
سلطنة عُمان

العدد الخامس

دليل المؤشرات الوطنية
مؤشرات
الحسابات القومية

يناير

2020

فهرس

3	تمهيد
5	مقدمة
7	أولا : مفاهيم عامة
9	الحسابات القومية
9	الدخل القومي
10	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية
11	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (الأسعار الثابتة)
11	نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي
11	المقلص (%)
11	الانفاق على الناتج المحلي الإجمالي بالاسعار الجارية
11	القيمة المضافة بالاسعار الثابتة
12	مستلزمات الانتاج
12	الصادرات من السلع والخدمات
12	الواردات من السلع والخدمات
12	تعويضات العاملين
12	الحساب المالي
13	الوساطة المالية
13	قطاع الحكومة العامة
13	القطاع العائلي
13	قطاع الهيئات التي لا تهدف إلى الربح وتخدم العائلات
14	الأصول الثابتة غير المموسة
14	الأصول الثابتة المموسة

15	ثانياً: البيانات الوصفية لمؤشرات الحسابات القومية
17	الناتج المحلي بسعر السوق بالأسعار الجارية
18	إجمالي قيمة الأنشطة النفطية بالأسعار الجارية
19	إجمالي قيمة الأنشطة غير النفطية بالأسعار الجارية
20	خدمات الوساطة المالية المقدره بطريقة غير مباشرة
21	الناتج المحلي بسعر الأساس
22	الانفاق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية : إجمالي التكوين الرأس مالي الثابت
23	الانفاق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية: الإستهلاك النهائي
24	الانفاق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية : صافي الصادرات من السلع والخدمات
25	الإدخار المحلي الإجمالي
26	الإدخار القومي الإجمالي
27	إجمالي الدخل القومي
28	إجمالي الدخل القومي المتاح
29	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابته (أساس 2010)
30	حساب الإنتاج
31	حساب السلع والخدمات بالأسعار الجارية
32	صافي الدخل الأولي من العالم الخارجي
33	صافي التحويلات من العالم الخارجي
34	نسبة الإدخار المحلي إلى إجمالي الناتج المحلي
35	نسبة الإدخار القومي إلى إجمالي الناتج المحلي
36	المصادر

تهديد

في إطار سعي المركز الوطني للإحصاء والمعلومات لضمان جودة العمل الإحصائي داخل السلطنة، تم إعداد دليل للبيانات والمؤشرات الإحصائية الوطنية بهدف رفع كفاءة الاستفادة من هذه البيانات والمؤشرات وتيسير عملية تداولها بين مختلف الجهات ، كما يهدف الدليل إلى إزالة أي غموض أو تضارب عند استخدام البيانات والمؤشرات ناجم عن عدم وضوحها، مما يؤدي إلى مزيد من الثقة في البيانات والمؤشرات الصادرة عن المركز.

وانطلاقاً من الدور الذي يؤديه المركز الوطني للإحصاء والمعلومات في جمع وتنقيح ومعالجة وتحليل البيانات التي تنتجها المؤسسات المختلفة داخل السلطنة، كان من الضروري إعداد هذا الدليل ليحتوي على تعريف كل مؤشر وطريقة احتسابه بعرض المعادلات الرياضية الخاصة به ووحدة القياس، والجهة الأولية المنوط بها إصدار البيان ودورية إصداره وكذلك مستوى التغطية الجغرافية بالإضافة إلى استعراض أي مستوى تفصيل آخر متوفر للبيان.

ويأتي هذا العدد الخامس من سلسلة "دليل البيانات الوطنية" ليقدّم شرحاً مفصلاً حول عدد من المؤشرات الإحصائية المندرجة في قطاع (الحسابات القومية) والتي يديرها المركز بصفة دورية، حيث يستعرض الدليل أهمية كل مؤشر ومنهجية احتسابه ودورته وغيرها من المعلومات الوصفية الأخرى التي تهم مستخدمي البيانات الراغبين في فهم إحصاءات (الحسابات القومية) ومؤشراته. جدير بالذكر أن الجهة المرجعية في مؤشرات هذا القطاع دولياً هي شعبة الإحصاء التابعة للأمم المتحدة.

مقدمة

قام المركز الوطني للإحصاء والمعلومات بمراجعة شاملة لتحديث أسلوب إعداد الحسابات القومية ، وإعداد حسابات أخرى لم تكن تعد سابقا، نظرا لأهميتها كمؤشر يستخدم في قياس التطور الاقتصادي والاجتماعي للسلطنة.

تطبق السلطنة النظام المستحدث للحسابات القومية (SNA Accounts National of System) الذي قامت شعبة الإحصاء التابعة للأمم المتحدة باعتماده في منتصف عام ١٩٩٣م من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة.

وقد تم تطبيق النظام في السلطنة على مرحلتين ، شملت المرحلة الأولى إعداد سلسلة للحسابات القومية للفترة (١٩٨٠م - ١٩٩٠م) لحساب الإنتاج ، وحساب توليد الدخل حسب التوصيات الدولية ، وقد تم نشرها في الكتاب الإحصائي السنوي عام ١٩٩٧م .

أما المرحلة الثانية فبدأت مباشرة بعد نشر نتائج التحديث للمرحلة الأولى . ولقد كان لتوسع المسوح الميدانية التي تم تنفيذها في تلك الفترة الأثر الأكبر في إعداد وتركيب الحسابات والإعتماد على البيانات والمنهجيات المباشرة بدلا من الطرق غير المباشرة التي كانت تستخدم في بعض الأنشطة ، حيث تم تحديث منهجيات الإعداد لحساب الإنتاج وحساب توليد الدخل لبعض الأنشطة الاقتصادية. خلال هذه المرحلة تم تصنيف البيانات وترميزها حسب التصنيفات الواردة في نظام الحسابات القومية، حيث تضمن العمل أيضا تحويل بعض البيانات التي تم جمعها إستنادا إلى مفاهيم المحاسبة التجارية والمتاحة في قاعدة البيانات إلى مفاهيم نظام الحسابات القومية، علما بأن المركز أستعان بخبراء صندوق النقد الدولي والأمم المتحدة وخبراء آخرين في عمليات المراجعة والتحديث .

ويحتوي هذا الدليل على قسمين : يتناول القسم الأول منه مفاهيم عامة، في حين يتناول القسم الثاني البيانات الوصفية للمؤشرات بما فيها العناصر التالية:

طريقة الاحتساب

هي وصف لمنهجية احتساب المؤشر والمعادلات الرياضية المستخدمة في حسابه .

التعريف

هو توصيف وشرح لمفهوم المؤشر بغية جعله أكثر وضوحاً للمستخدمين.

اسم المؤشر

هو الاسم الرسمي المعتمد في السلطنة للمؤشر

مستوى التفصيل

هي مجموعة من المتغيرات أو العناصر التي تستخدم لتقسيم (تصنيف، توبوب) المؤشر عند الحاجة لتفاصيل أكثر عند نشر بياناته.

الدورية

هي المدة الزمنية لتحديث قيم المؤشر.

وحدة القياس

هي الوحدة المستخدمة في قياس المؤشر.

مصدر البيانات الأولية

يحدد هذا العنصر نوع المصدر الذي يتم استخدامه لإنتاج المؤشر أو إنتاج البيانات المستخدمة في احتسابه، مثل المسوح الميدانية والتعدادات والسجلات الإدارية . وقد تعدد المصادر لاحتساب مؤشر ما بتنوع وتعدد بياناته الأولية المستخدمه في احتسابه.

التغطية الجغرافية

المقصود بها الرقعة الجغرافية التي يمكن تعميم قيم المؤشر عليها؛ فالمؤشر قد يكون عاما شاملا للسلطنة وهو واقع الحال في أغلب المؤشرات الإحصائية الوطنية، وقد يكون متوفرا على مدى جغرافي أصغر كالمحافظات أو الولايات أو غيرها.

أولاً

مفاهيم
عامة

الحسابات القومية:

يمكن تعريف الحسابات القومية على أنها عبارة عن مجموعة من المبادئ والأسس المحاسبية والإحصائية التي تقدم صورة كاملة للاقتصاد القومي لبلد ما لمدة معينة بجداول رقمية جامعة يمكن التنبؤ في ضوءها بمسار الاقتصاد القومي وذلك ضمن إطار علمي متناسق ومتكامل .

والحسابات القومية تعطي صورة رقمية مجسدة للنشاط الاقتصادي في مجتمع ما بشكل يظهر ويوضح هيكل التدفقات والمعاملات الاقتصادية التي تتم بين الوحدات الاقتصادية التي تتخذ قرارات الإنتاج والاستثمار والاستهلاك والادخار في المجتمع، أو بمعنى آخر فإن الحسابات القومية (إحصاءات الدخل القومي) تهتم بقياس وتحليل عناصر الدخل القومي وأوجه استخداماته في الإنفاق على السلع والخدمات النهائية التي أنتجت في الاقتصاد القومي لبلد ما خلال فترة محددة من الزمن.

الدخل القومي:

يعرف الدخل القومي بأنه الدخل الذي يتضمن كافة العوائد المالية المحصلة من المنشآت العامة والخاصة، والأفراد، والمؤسسات الحكومية؛ بسبب مساهمتهم في مجموعة من النشاطات الإنتاجية داخل مجتمعهم. وتعد البيانات الناتجة عن حساب وتحليل الدخل القومي الخاص في الدول من الأمور المهمة، ومن الممكن تلخيص أهميتها وفقا للآتي:

- **الأهمية الاقتصادية:** تعد الحسابات الخاصة في الدخل القومي حسابات اجتماعية، وتحتوي على إجمالي قيمة الدخل القومي والنفقات الوطنية، وتتساوى لاحقا مع بعضها بعضا، كما تُخبر هذه الحسابات عن قيم الدخل في الدول، والناتج عن دخل الأفراد، والصناعات، وعمليات التجارة الدولية.
- **الأهمية للسياسة الوطنية:** هي استخدام البيانات الوطنية في الدخل القومي، حيث تساعد على إعداد سياسات الدول، مثل السياسة الخاصة في العمل، كما تمكن من معرفة التغيرات المؤثرة على الادخار، والاستثمار، والصناعة.
- **الأهمية للتخطيط الاقتصادي:** حيث تحتوي هذه البيانات على الدخل الكلي للدولة، وقيمة الاستهلاك، وقيمة الادخار من المصادر المتاحة.
- **الأهمية للنماذج الاقتصادية:** هي نماذج ذات أجل طويل وتشكل نماذج اقتصادية واستثمارية تعتمد على استخدام بيانات الدخل القومي.

- **الأهمية للأبحاث:** هي استخدام الباحثين الاقتصاديين للبيانات الخاصة في الدخل القومي في إعداد الأبحاث الاقتصادية؛ عن طريق الاستعانة في البيانات التي تشكل عدد العمال، والاستثمار، والاستهلاك، والادخار في الدولة.
- **الأهمية للدخل الفردي:** هي الاستفادة من بيانات الدخل القومي في توضيح طبيعة الدخل الفردي الذي يشكل صورة عن الرفاه الاقتصادي للدول، فعندما يشهد معدل الدخل الفردي ارتفاعا عندها ترتفع قيمة الرفاه الاقتصادي في الدولة.
- **الأهمية في توزيع الإيرادات:** هي معرفة طبيعة وكيفية توزيع الدخل داخل الدول، عن طريق الاستعانة بإحصاءات وبيانات الدخل القومي؛ وخصوصا المتعلقة بالأرباح والأجور، ويساعد ذلك الحكومات على اتخاذ التدابير المناسبة لمعالجة عدم المساواة الظاهرة في توزيع الدخل.

الناتج المحلي الإجمالي والأسعار الجارية:

هو مؤشر اقتصادي يقيس القيمة النقدية لإجمالي السلع والخدمات التي أنتجت داخل حدود بلد ما خلال مدة زمنية محددة.

يقيس الناتج المحلي الإجمالي مجموع السلع والخدمات الموجهة للبيع، بالإضافة إلى بعض المنتجات الخدمية غير السوقية التي توفرها الحكومة مجانا مثل التعليم والصحة والأمن والدفاع، والتي أنتجت داخل حدود منطقة جغرافية معينة خلال مدة زمنية محددة.

يتضمن الناتج المحلي الإجمالي النشاط الإنتاجي لجميع المقيمين في بلد ما، بما في ذلك الشركات الأجنبية العاملة في هذا البلد، بخلاف الناتج القومي الإجمالي الذي يقيس النشاط الإنتاجي لجميع حاملي الجنسية معينة بغض النظر عن مكان إقامتهم.

يمكن قياس الناتج المحلي الإجمالي انطلاقا من ثلاث مقاربات مختلفة:

- **من خلال الإنتاج:** ويكون بجمع القيم المضافة لكل الأنشطة الإنتاجية التي يراد إدراجها. وتعرف القيمة المضافة على أنها الفرق بين إجمالي المبيعات وقيمة المدخلات الوسيطة في عملية الإنتاج.
- **من خلال الإنفاق:** ويكون بجمع نفقات الاستهلاك النهائي للأسر والشركات والقطاع الحكومي بالإضافة إلى نفقات الاستثمار ورصيد المبادلات مع الخارج (الفرق بين الصادرات والواردات).
- **من خلال الدخل:** ويكون بجمع كل المداخل المتولدة عن الإنتاج مثل أجور الموظفين وأرباح الشركات والضرائب.

الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (الأسعار الثابتة):

عندما يقاس الناتج المحلي الإجمالي اعتماداً على الأسعار الجارية فإنه لا يسمح بإجراء مقارنات زمنية للوقوف على حقيقة تطور الإنتاج نمو أو انخفاضاً، وذلك بسبب تأثير تغيرات الأسعار.

ولهذا فلا تجرى المقارنات بين فترات زمنية مختلفة إلا اعتماداً على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، والذي يتم حسابه من خلال تعديل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بفضل استخدام معامل يسمح بتحييد أثر الأسعار على تطور الإنتاج. وبهذا تتابع حقيقة تطور حجم الإنتاج دون أثر تغيرات الأسعار.

ويستخدم تطور الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في جميع بلدان العالم كمؤشر يستدل به على الصحة العامة للاقتصاد، حيث إن نموه دليل على خلق الثروة والاستثمار وزيادة التشغيل، ويؤشر انخفاضه على العكس.

نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي:

مؤشر اقتصادي يقيس درجة التنمية الاقتصادية في بلد ما وأثرها الاجتماعي، ويتم ذلك من خلال قسمة قيمة الناتج المحلي الإجمالي على عدد السكان.

المقلص (%):

هو ناتج قسمة الأسعار الجارية على الأسعار الثابتة، لذا فهو عبارة عن مقياس لتغيرات الأسعار في الاقتصاد والتضخم، ويحتسب باعتباره النسبة المئوية للزيادة أو الانخفاض في المقلص من سنة إلى أخرى.

الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية:

هو مجموع الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص مضافاً إليه الإنفاق الحكومي النهائي على الاستهلاك، بالإضافة إلى التكوين الرأسمالي الإجمالي زائداً الصادرات من السلع والخدمات ناقصاً الواردات من السلع والخدمات.

القيمة المضافة بالأسعار الثابتة:

هي الإنتاج (بالأسعار الأساسية) مطروحاً منها الاستهلاك الوسيط (بأسعار المشتري) وهي عنصر موازنة حساب إنتاج الحسابات القومية.

مستلزمات الإنتاج:

هو مفهوم للحسابات القومية يقيس قيمة السلع والخدمات المستهلكة كمدخلات لعملية الإنتاج.

الصادرات من السلع والخدمات:

تشمل انتقال ملكية السلع من المقيمين في البلد إلى المقيمين في بلدان أخرى ، وكذلك انتقال خدمات مقدمة من المنتجين المقيمين في البلد إلى المقيمين في بلدان أخرى.

الواردات من السلع والخدمات:

تشمل انتقال ملكية السلع من المقيمين خارج البلد إلى المقيمين في داخله ، وكذلك انتقال خدمات مقدمة من المنتجين المقيمين خارج البلد إلى المقيمين في داخله.

تعويضات العاملين:

هو الأجر الإجمالي بصوره نقدية أو عينية والذي تدفعه المؤسسة إلى موظف مقابل العمل الذي قام به خلال فترة المحاسبة.

الحساب المالي:

يعالج العمليات المتعلقة بالأدوات المالية كأصول أو خصوم ، حيث تتساوى التغيرات في الالتزامات مع التغيرات في الأصول على المستوى الإجمالي ، ولكنها تختلف على المستوى القطاعي بما في ذلك العالم الخارجي. يأتي الحساب المالي في الترتيب الثاني بعد حساب رأس المال الذي يعكس التغيرات التي تحدث على الأصول والالتزامات خلال العام محل الدراسة نتيجة التعاملات بين القطاعات وتقييم الأصول أو الخصوم المالية بالقيمة المدفوعة لاستحواذها ، ولا تشمل القيمة العمولات أو تكاليف الخدمات التي تدفع أثناء عملية الاستحواذ حيث تسجل هذه التكاليف كمدفوعات مثل شراء الخدمات ، كما تستبعد أيضا الضرائب على العمليات المالية حيث تعتبر الضرائب على الخدمات ضمن الضرائب على المنتجات. ويسجل الفرق بين القيمة الاسمية وقيمة الإصدار على أنه فوائد متحققة خلال عمر الورقة المالية. ويعتبر الحساب المالي نقطة البداية لجدول التدفقات المالية ذات البعد الثلاثي والتي تمثل إضافة هامة في النظام الجديد.

الوساطة المالية:

اعتمدت التقديرات على المسح السنوي للبنوك وشركات التأمين وشركات الوساطة الأخرى وتحليل الحسابات الختامية لسوق مسقط للأوراق المالية والهيئة العامة لسوق المال وشركة مسقط للإيداع وتسجيل الأوراق المالية والبنك المركزي العماني.

قطاع الحكومة العامة:

يشمل كافة الوحدات الحكومية بجميع مستوياتها ، وهي وحدات قانونية تنشأ بالطرق السياسية وتمارس سلطات تشريعية أو تنفيذية أو قضائية في منطقة معينة ، والوظيفة الأساسية لهذه الوحدات هي القيام بمسؤولية تقديم السلع والخدمات للمجتمع ككل أو إلى العائلات مجاناً أو بسعر رمزي ، وتمول هذه السلع والخدمات من الضرائب والدخول الأخرى التي تحصل عليها الحكومة. كما إن الحكومة تقوم بإعادة توزيع الدخل والثروة عن طريق التحويلات. وتعمل هذه الوحدات في مجال الإنتاج غير السوقي .

القطاع العائلي:

تعتبر الأسرة بمثابة الوحدة التنظيمية لهذا القطاع . تعرف الأسرة على أنها (مجموعة صغيرة من الأفراد يشتركون في معيشة واحدة ويساهمون معا من دخولهم أو ثروتهم في تغطية تكاليف المعيشية ويستهلكون بعض السلع والخدمات بصورة جماعية مثل السكن والطعام... الخ) ، ولا يعتبر خدم المنازل (الذين تدفع لهم الأسرة أجورا مقابل خدماتهم) جزءا من هذه الأسرة حتى ولو كانوا يعيشون مع الأسرة في مسكن واحد ، حيث تعتبر تكاليف المعيشة والأكل ضمن الأجور النقدية المدفوعة لهم، إذ أن الخدم لا يشاركون في وعاء الدخل المالي للأسرة، ويتبع ذلك عدم احتساب تكاليف معيشة هؤلاء الخدم ضمن استهلاك الأسرة التي يعملون لديها ، وبالتالي فإنهم يعاملون كأسر مستقلة. ويدخل في إعداد هذه الوحدات أفراد الأسرة الذين يعيشون في مؤسسات أخرى مثل المرضى الذين يقعون في المستشفيات لمدة طويلة ، كذلك الذين يعيشون في محلات وأماكن العبادة أو في السجون لمدة طويلة وكذلك الأفراد من كبار السن الذين يعيشون في بيوت العجزة حيث تعتبر عائلة مؤسسية

قطاع الهيئات التي لا تهدف إلى الربح وتخدم العائلات:

هي كيانات قانونية أو اجتماعية تنشأ بغرض انتاج السلع والخدمات ولا يمكنها مركزها من أن تصبح مصدر دخل أو ربح أو غير ذلك من الكسب المادي للمؤسسات التي تنشئها أو تسيطر عليها أو تمويلها.

الأصول الثابتة غير الملموسة:

هي أصول ثابتة غير مالية مثل التتقيب عن المعادن، وبرامج الكمبيوتر، والترفيه، والأصول الأدبية أو الفنية، المزمع استخدامها لأكثر من عام.

الأصول الثابتة الملموسة:

هي أصول غير مالية تتكون من المساكن والمباني والهياكل الأخرى والآلات والمعدات والأصول المصقولة.

ثانياً:

البيانات الوصفية
لمؤشرات الحسابات
القومية

الناتج المحلي بسعر السوق بالأسعار الجارية



إجمالي قيمة الأنشطة النفطية بالأسعار الجارية



إجمالي قيمة الأنشطة غير النفطية بالأسعار الجارية



خدمات الوساطة المالية المقدرة بطريقة غير مباشرة



الناتج المحلي بسعر الأساس



الانفاق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية : إجمالي التكوين الرأس مالي الثابت



الانفاق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية: الإستهلاك النهائي



الانفاق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية : صافي الصادرات من السلع والخدمات



الإدخار المحلي الإجمالي



الإدخار القومي الإجمالي



إجمالي الدخل القومي



إجمالي الدخل القومي المتاح



الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (أساس 2010)



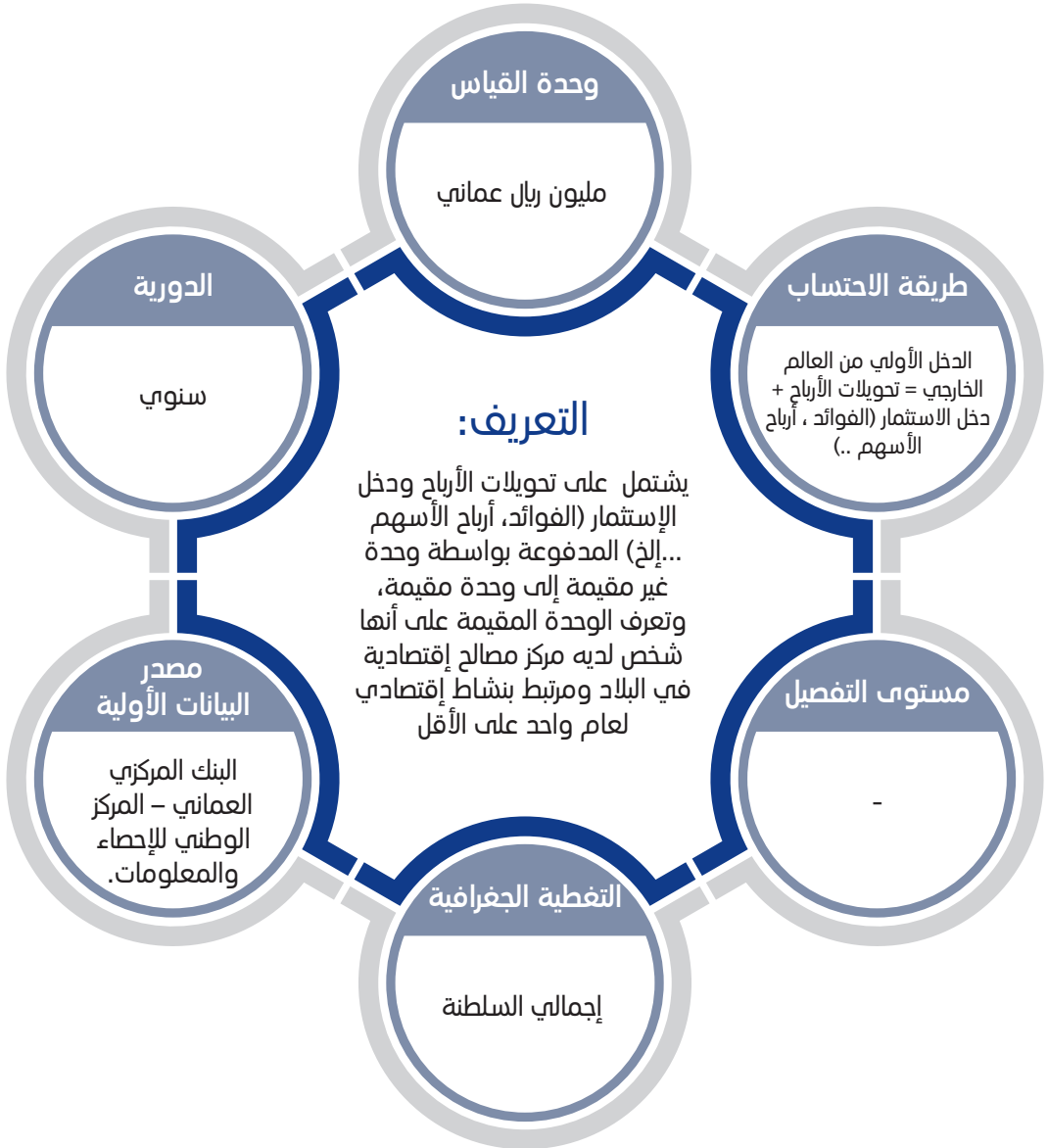
حساب الإنتاج



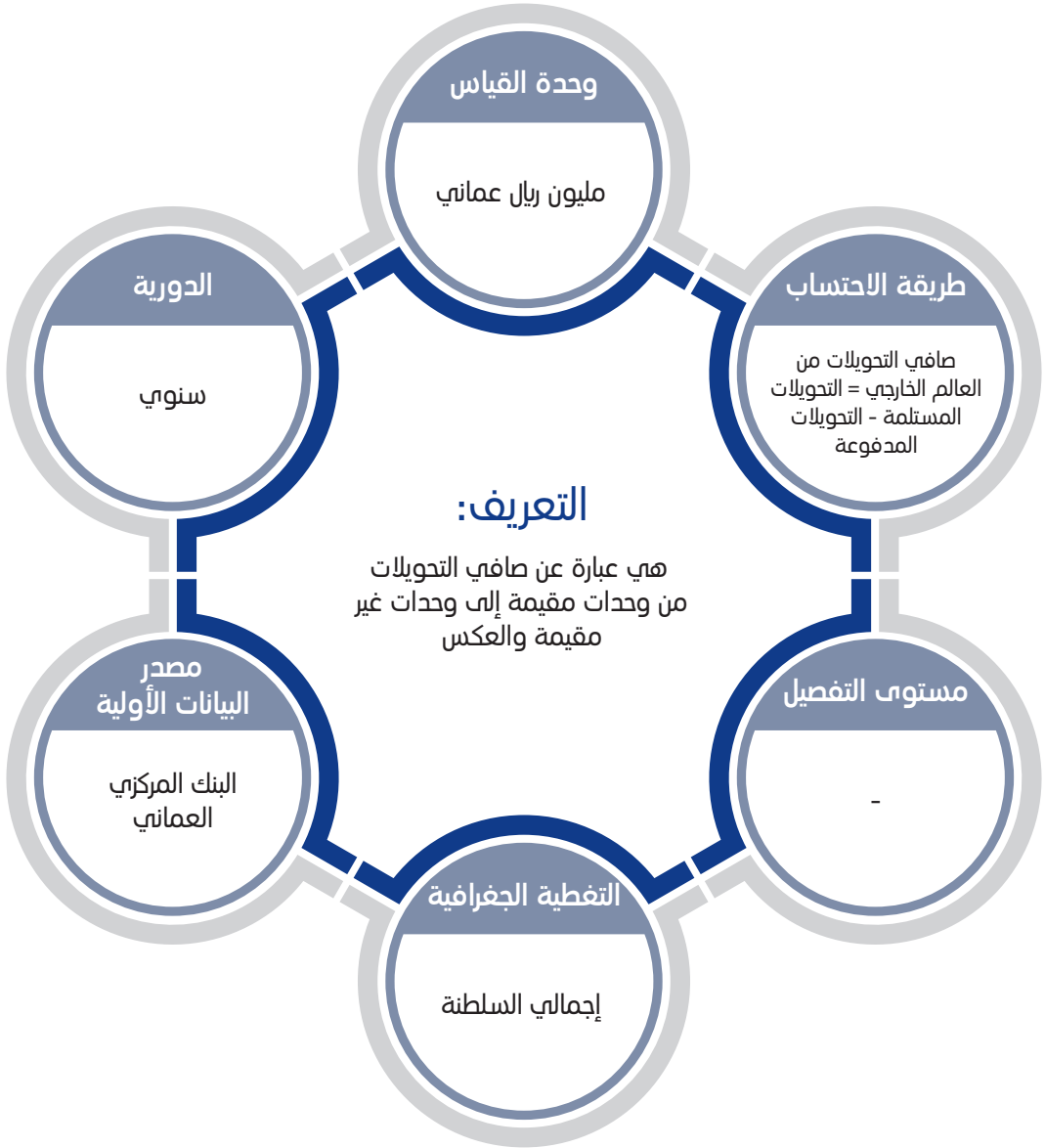
حساب السلع والخدمات والأسعار الجارية



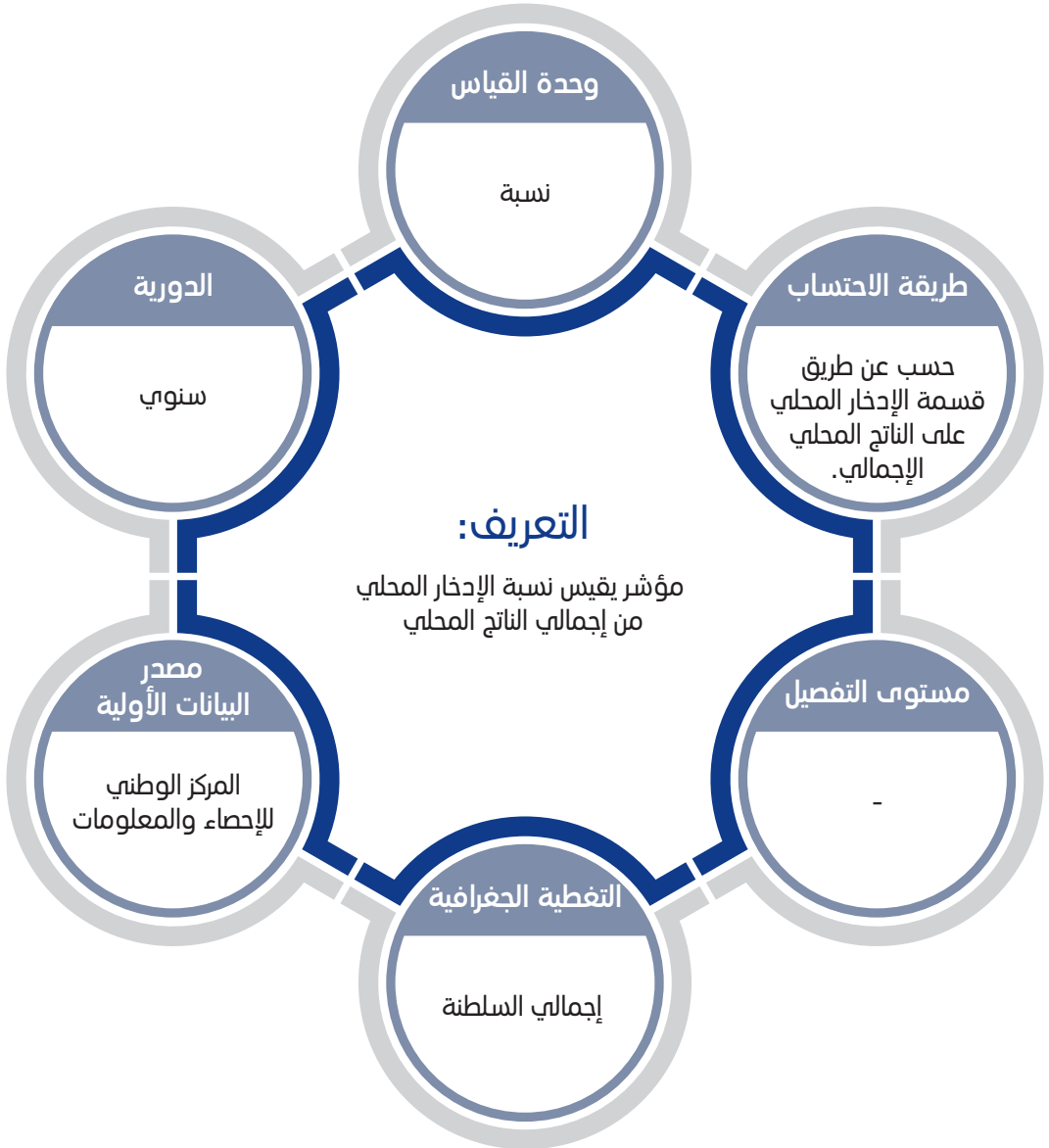
صافي الدخل الأولي من العالم الخارجي



صافي التحويلات من العالم الخارجي



نسبة الإذخار المحلي إلى إجمالي الناتج المحلي



نسبة الإدخار القومي إلى إجمالي الناتج المحلي



المصادر

المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، نشرة الحسابات القومية ٢٠١٧

1

OCED: <https://stats.oecd.org/glossary/index.htm>

2

EUROSTAT: https://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php?title=Thematic_glossaries

3

UN: <http://data.un.org/Glossary.aspx?q=ls+the+statement+of+net+transfers+from+resident+units+to+non-resident+units+and+vice+versa>

4

